العرب
الإثنين 2020/07/13
السنة 43 العدد 11760

عائلات الجهاديين التونسيين تحترق مرتين

ضاع الأولاد في غبار المعارك وضاع الأحفاد في المخيمات

تعيش العائلات التونسية التي ذهب أولادها للجهاد في سوريا الحرقة مرتين، الأولى حين غابت عنها فلذات أكبادها وأكلتها الحرب، ومن بقي منهم على قيد الحياة فهو عالق لا يستطيع الرجوع، والحرقة الثانية أن أحفادها ظلوا عالقين لا يستطيعون العودة ولا أحد يهتم بهم وهم اليتامى في المخيمات.

بلا سند ولا أهل

القيروان (تونس) – تأمل تحية التي تابعت عبر تطبيق واتساب خمسة من أحفادها وهم يكبرون لأنهم ولدوا في سوريا حيث قرر والدهم الالتحاق بواحدة من الجماعات الجهادية، في لقاء الثلاثة الذين بقوا على قيد الحياة منهم وما زالوا عالقين في هذا البلد الذي يشهد حربا.

قضت الجدة أسابيع طويلة تتنقل بين مقر وزارة الخارجية ومنظمات المجتمع المدني، تبحث عن سبل لترحيل طفلة في سنتها الثالثة وأخويها (أربع سنوات وست سنوات). والأخير مصاب بجروح في رأسه ويحتاج إلى متابعة علاجية سريعة.

أمّا الحفيدان الآخران، فقد ماتا بسبب نقص في العلاج والعناية داخل مخيمات للاجئين.

التحق الأب وهو ابن تحية، بتنظيم داعش في العام 2012 في سوريا وقُتل هناك.

ورفضت تحية الإفصاح عن اسمها كاملا درءا لضغوط محتملة يمكن أن يتعرض لها الأطفال.

وتقول، "هم أطفالنا. نطالب فقط برعايتهم وأن يعيشوا في أي مكان آخر بعيدا عن الحرب والبؤس والتخلّف".

تحفظ الجدة كل الأوراق المتعلقة بالأطفال في ملف كرتوني، من صور غير واضحة وبطاقات هويّة موقعة من دولة "الخلافة" الإسلامية.

ومثل تحية، تسعى العديد من العائلات الأخرى إلى استرجاع أطفالها الـ140 العالقين في مناطق النزاع ويواجه آباؤهم تهما بالانضمام إلى تنظيمات جهادية.

وأحصى "المرصد التونسي للحقوق والحريات" بناء على شهادات جمعها من عائلات، 104 أطفال في سوريا يعيشون كلهم تقريبا داخل مخيمات. وثلاثة أرباعهم ولدوا هناك وأعمارهم أقل من ست سنوات.

كما يتواجد 36 آخرون في ليبيا تكفلت بهم منظمة الهلال الأحمر أو محتجزين لدى مسلحين. كان التونسيون بين الجهاديين الأجانب الأكثر عددا في سوريا وليبيا والعراق بعد 2011، وتحدثت السلطات في تونس عن ثلاثة آلاف مواطن قاتلوا خارج البلاد ضمن تنظيمات جهادية.

وأرسلت السلطات التونسية فرقا مختصة إلى ليبيا للحصول على عينات من الحمض النووي لعدد من الأطفال للتأكد من نسبهم، قبل ترحيلهم إلى تونس.

وعلى الرغم من معارضة الرأي العام لعودتهم، بادر الرئيس التونسي قيس سعيّد في خطوة بعثت شيئا من الأمل في قلوب العائلات، بإعادة ستة أطفال أيتام من ليبيا في يناير ووعد "بتسريع" إعادة الآخرين.

وقالت الرئاسة التونسية في بيان آنذاك، إن سعيّد أكد على "أهمية الإسراع باتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية" لتوفير "الإحاطة النفسية والرعاية الصحية لهؤلاء الأطفال قبل تسليمهم إلى عائلاتهم".

كما شدّد على الاهتمام بهذا الملفّ من "أجل تيسير عودة بقيّة الأطفال العالقين في ليبيا"، لكن الإجراءات توقفت.

وتقول وزارة الخارجية التونسية إن "الإرادة موجودة"، مبررة التأخر بعدم تعاون السلطات الخارجية المعنية وبجائحة كورونا التي تسببت في بطء عمليات التنسيق.

من جهتها، ذكرت الإدارة الكردية التي تسيطر على جزء من شمال شرق سوريا حيث تقع معظم المخيمات التي تضم عائلات جهاديين تونسيين، أنها لم تتلق أي طلب ترحيل من تونس على الرغم من النداءات التي أطلقتها لإعادة نساء وأطفال إلى بلدهم.

وابن تحية الذي جاء من وسط اجتماعي متوسط في ولاية القيروان (وسط)، كان من أوائل الذين قرّروا الذهاب إلى سوريا من أجل الجهاد.

وكان طبّاخا يعمل في البحرية التجارية ونجا من عملية احتجاز بحارة رهائن في الصومال.

وقد التحق بمجموعات تقاتل ضد النظام السوري وفتح مطعما في مدينة الرقة معقل تنظيم "داعش" وقتل في العام 2018 عندما حاول الهرب من ذلك المكان.

ويؤكد شقيقه الذي سافر إلى تركيا، الدولة المجاورة لسوريا لمحاولة إعادة الأبناء من دون جدوى، أنه "طلب منّي الاعتناء بأطفاله". يعيش الأطفال الثلاثة في مخيّم على الحدود السورية التركية مع والدتهم وهي شابة سورية تزوجت قبل أن تبلغ الـ14 من العمر. وتصف تحية وضعهم، قائلة، "إننا نعيش فقرا مدقعا ولا نملك حلولا لإرسال المال إليهم".

وقالت، "نتحدث مع بعض كل يومين أو ثلاثة أيام، عندما تسمح الشبكة بذلك، لكن بقينا لأشهر بلا أخبار"، موضحة "لم أتمكن من تقبيلهم يوما".

وتشارك تحية في كل التظاهرات الاحتجاجية التي تنظم غالبا في العاصمة تونس وأمام مقر وزارة الخارجية وتجتمع مع العديد من العائلات الأخرى التي تشعر بمرارة كبيرة لفقدان أفراد منها.

ووضع تحية يشبه حالة فتحية التي تبحث عن أحفادها بعد أن سافرت ابنتها في 2013 مع زوجها إلى سوريا للقتال ضد النظام.

وقتلت ابنة فتحية في سوريا في قصف منتصف العام 2019 وتركت يتيمين يبلغان من العمر الآن أربع سنوات وست سنوات ويعيشان في مخيّم للنازحين.

وتقول فتحية إنها لم تتلق صورا لهما منذ عامين، مؤكدة أنهما "لا يذهبان إلى المدرسة وبالكاد يجدان أكلا، وهذا يجعلني مريضة". وتتساءل في حالة من اليأس "كيف باستطاعتنا النوم؟".

أمّا بالنسبة لمحمد، فإنه يعيش في حيرة متواصلة على مصير أخته وزوجها بعدما احتجزهما مسلحون في غرب ليبيا. وهو يريد أن تعود إلى بلدها ولو اقتضى ذلك محاكمتها بتهمة الانضمام إلى جماعات جهادية.

> أكثر من مئة طفل تونسي في سوريا يعيشون داخل مخيمات، وثلاثة أرباعهم ولدوا هناك وأعمارهم أقل من ست سنوات

كانت أخته تعمل ممرضة في أحد المستشفيات الليبية وأصبح زوجها متطرفا. وقد حاولت مرات عديدة الهرب في 2016 لكن من دون جدوى.

ومنذ يناير 2019 لم يتلق أي اتصال منها.

ويقول محمد "لا تستطيع أن تشتكي ولكنها تلجأ إلى بعض الأشياء".

ويضيف، أن "هؤلاء النسوة والأطفال يعانون. إنهم ضحايا. ولكن الذين انتخبناهم جبناء".

المدارس الفرنكوفونية في لبنان على حافة الإغلاق

زحلة (لبنان) - في مدرسة سيدة لورد الكاثوليكية في مدينة زحلة في شرق لبنان، يدخل الأهالي تباعاً إلى مكتب الراهبة كوليت مغبغب للاستفسار عن نبأ إقفال المؤسسة لأبوابها، على وقع انهيار اقتصادي يهدّد مصير المئات من المدارس الخاصة في البلاد.

وتقول مغبغب، رئيسة المدرسة، خلال استراحة بين الزيارات المتتالية، "فعلت المستحيل للحصول على مساعدات.. من دون نتيجة".

وتُعدّ المدرسة التي تأسّست عام 1885، واحدة من 331 مدرسة كاثوليكية في البلاد، تُدرّس 80 في المئة منها اللغة الفرنسية.

> المدارس المعتمدة لدى فرنسا تضم 120 ألف طالب من أصل نصف مليون في كافة المدارس الفرنكوفونية في لبنان

ومن شأن إغلاق عدد من تلك المدارس أن ينعكس سلباً على المستوى التعليمي وقطاع التعليم في لبنان. كما ستتأثر الفرنكوفونية بشكل عام، في بلد تتراجع فيه اللغة الفرنسية أساساً أمام الإنجليزية.

وتجاوزت تلك المدارس، التي أنشأت إرساليات فرنسية في القرن التاسع عشر العدد الأكبر منها، أزمات متلاحقة مرّت على لبنان، لاسيّما الحرب الأهلية (1975–1990). إلا أنها اليوم تجد نفسها عاجزة بمواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد في تاريخها الحديث.

ودفعت الأزمة باريس إلى التدخل عبر تقديم تمويل عاجل بقيمة 12 مليون يورو خلال الأشهر المقبلة.

وتحدث وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لودريان قبل أيام عن "التزام هام" بدعم المدارس في لبنان.

ويقول الأمين العام لاتحاد المدارس الكاثوليكية في لبنان الأب بطرس عازار، إن "بين 50 و75 مدرسة مهددة اليوم بالإقفال"، مشدداً على أنه "من دون المدارس الكاثوليكية، ليس هناك من تعليم فرنكوفوني في لبنان".

ويوضح السفير الفرنسي في بيروت برونو فوشيه، أن لبنان هو "البلد الأول في العالم في ما يتعلق بعدد الطلاب الذين يتعلمون وفقاً للمنهاج الفرنسي بفارق كبير عن المغرب الذي يحلّ في المرتبة الثانية".

وتضم المدارس الفرنسية وتلك المعتمدة من وزارة التربية الفرنسية 120 ألف طالب من أصل نصف مليون في كافة المدارس الفرنكوفونية في لبنان، وفق السفارة الفرنسية، أي نحو 50 في المئة من إجمالي طلاب البلاد.

لا تطال تداعيات الانهيار المدارس الكاثوليكية فحسب، بل أيضاً مؤسسات تعليمية أخرى. وتواجه البعثة العلمانية الفرنسية، التي تدير خمس مدارس في كافة أنحاء البلاد، أسوأ أزماتها منذ دخولها إلى لبنان قبل أكثر من قرن من الزمن.

وغادرها أكثر من 1500 تلميذ، لم تعد عائلاتهم قادرة على تحمل أعباء الأقساط. كما جرى فصل 180 فرداً من طاقمها التعليمي، بحسب مصدر مواكب للأزمة.

وجراء الأزمة التي تترافق مع شح في الدولار وانهيار في قيمة الليرة، خسر عشرات الآلاف وظائفهم أو جزءاً من رواتبهم. وبات نصف اللبنانيين يعيشون تقريباً تحت خط الفقر بينما يعاني 35 في المئة من القوى العاملة من البطالة.

وكانت مدرسة سيدة لورد التابعة لراهبات القلبين الأقدسين تضم 250 تلميذاً من أبناء الطبقة الفقيرة أو الوسطى المتدنية، قررت الراهبات نقلهم إلى مدرستين أخريين تابعتين لهن في المنطقة. وتقول مغبغب، "وافقت على مضض على قرار الإغلاق، لكن كيف لنا أن نكمل؟"، بعدما باتت والراهبات عاجزات عن تأمين المنح الدراسية اللازمة في خضم الأزمة الراهنة.

واعتاد أولياء الأمور في هذه المدرسة الخاصة وشبه المجانية أن يدفعوا جزءاً بسيطاً من القسط، بينما تؤمن الراهبات الجزء الآخر عبر منح دراسية.

الأزمة الاقتصادية تطرد اللغة الفرنسية

في مكتب مغبغب، يطرح سامر وزوجته السؤال تلو الآخر عما ستؤول إليه الأمور، بينما يلعب طفلهما جوليان "سبع سنوات" للمرة الأخيرة في أروقة مدرسته.

ويقول سامر (47 عاماً)، صاحب محل سمانة وعصير، "قد لا أتمكن من دفع قسط ابني الثاني في العام المقبل".

ومع انهيار الليرة، بات مدخول سامر الذي كان يعادل 800 دولار قبل أشهر عدة يساوي 150 دولارا تقريباً وفق سعر الصرف المتغير بين يوم وآخر في السوق السوداء. وتخطى سعر الصرف الأسبوع الماضي عتبة التسعة آلاف مقابل الدولار، قبل أن ينخفض في اليومين الأخيرين إلى ما دون السبعة آلاف.

ولطالما اعتُبرت المدارس الكاثوليكية، التي تستقطب طلاباً من الطوائف كافة، أحد أعمدة القطاع التعليمي في لبنان نظراً لجودة تعليمها وكفاءة كوادرها.

وفي مناطق عدّة، تفضّل عائلات كثيرة إنفاق الجزء الأكبر من مدخولها على تعليم أولادها في هذه المدارس عوضاً عن المدارس الرسمية، التي يشكو كثيرون من تدني مستوى تعليمها وافتقادها للتجهيزات.

ويُتوقّع أن تستقبل المدارس الرسمية في السنة الدراسية المقبلة 120 ألف طالب تركوا المدارس الخاصة جراء الأزمة الاقتصادية عدا عن اللاجئين السوريين، وفق ما يقول مصدر في وزارة التربية والتعليم العالي.

ولمساعدتهم على تخطي الصعوبات الراهنة ولتفادي الأسوأ، أعلن الفاتيكان في مايو الماضي أن البابا فرنسيس سيقدم مئتي ألف دولار لدعم 400 منحة دراسية تعود لطلاب لبنانيين.

أما الدعم الفرنسي المرتقب، فيأتي في إطار خطة طوارئ تتضمن تخصيص "ملايين عدة" لخمسين مدرسة معتمدة من فرنسا، فضلاً عن صندوق خاص للمدارس المسيحية وخطة شاملة لكافة المدارس الفرنكوفونية.

ويؤكد السفير الفرنسي، "إذا انهار التعليم، خصوصاً الفرنكوفوني، سنفقد نقطة ارتكاز أساسية لن نتمكن من استعادتها".